

## لا بد من آليات

### الكاتب



إبراهيم الهاشمي

التفاعل الاجتماعي والاقتصادي كان كبيراً مع ما طرحته الحكومة لدعم عمل المواطنين في القطاع الخاص، وتخصيصها 24 مليار درهم لتفعيل ذلك، ما يؤكد إصرار الحكومة على التعامل مع هذا الملف الذي كبرت همومه على مدار السنوات الماضية، بالرغم من المحاولات الكثيرة التي بُذلت لخلق التوازن المناسب الجاذب للعمل في القطاع الخاص.

في السابق، طرحت العديد من الحلول وكان مصيرها إما النجاح الجزئي، وإما الفشل، وهنا لا بد من التأكيد أن الحكومة تعاملت بنفس طویل، وروية، وصبر، ولم تنجح التجارب السابقة في التعامل مع هذا الملف الشائك المهم بسبب عدم جدية القطاع الخاص مع ما يطرح من مشاريع من قبل الحكومة.

وواضح اليوم، أن الحكومة عازمة على تحقيق هدفها، فيما تفاعل القطاع الخاص بإيجابية مع مبادراتها الشاملة، حيث كانت ردات الفعل الإيجابية من قبل مؤسسات القطاع الخاص مبهجة للصدر، مع أملنا ألا يكون هذا التفاعل إعلامياً فقط، وألا يظل تأييداً ودعمًا نظرياً، حيث نتمنى من القلب أن يتحقق على أرض الواقع، خصوصاً أن التجارب السابقة مع القطاع الخاص لم تكن بتلك الإيجابية، وليس من شيء أدلّ على ذلك من معارض التوظيف التي كانت تقام في مختلف الإمارات، وكانت كل شركات ومؤسسات القطاع الخاص وشبه الخاص المشاركة في تلك المعارض تتسابق في الإعلان عن وظائف للمواطنين، بأرقام لو تحقق شيء منها لما اضطرت الحكومة لطرح هذا المشروع، ولما كانت هناك مشكلة أساساً في تعيين المواطنين في القطاع الخاص.

الكثير من تلك الشركات كانت تشارك في معارض التوظيف للتسويق والترويج، لا أكثر ولا أقل، ولمسنا ذلك من خلال التجارب الكثيرة التي شاهدناها على مدار سنوات إقامة تلك المعارض، وردود أفعال الباحثين عن عمل من عدم الاهتمام الذي كانوا يجدونه وعدم المبالاة التي كانوا يعاملون بها، والوعود التي كانوا يسمعونها وتذهب أدراج الرياح مباشرة مع انتهاء تلك المعارض.

اليوم، سيكون هناك الكثير من المبادرات والطروحات والبرامج التي ستقدم من شركات القطاع الخاص وشبه الخاص، فدعونا نكن متفائلين هذه المرة، ونقدّم لها الشكر الحذر، بالرغم من كل ما ذكرناه وخبرناه من تعامل القطاع الخاص مع هذه القضية، هذا التفاؤل نستمدّه من تفاعل الحكومة، ومع ما طرحه وبجديّة واضحة في تناول هذا الملف لحسمه بشكل كامل، ما يتطلب وضع آليات واضحة ودقيقة وعملية لضبط كل المبادرات والتأكد من تنفيذها وتحقيق ما تم الوعد به، أو تقديمه من مبادرات، والإعلان وبكل شفافية عمّن التزم وحقق ما وعد به، أو تقاعس وفشل في تحقيق ما وعد والتزم به، ومنح الملتزم ما يستحقه من مميزات حكومية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024